في البيان الصادر عن لجنة القدس وفلسطين البرلمانية

مبادرة رئيس الجمهورية تهدف تعزيز وحدة الصف الوطني الفلسطيني

مطالبة مجلس الأمن القيام بواجباته تجاه العدوان الصهيوني على غزة

مناشدة فصائل الثورة الفلسطينية تعزيز وحدتها امام تحديات العدو

صنعاء/سبأ:

طالب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ، مجلس الأمن الدولي القيام بواجباته تجاه العدوان الاسرائيلي على غزة الذي يتحدى به كل المواثيق والأعراف الدولية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

جاء ذلك في البيان الصادر عن الاجتماع الذي عقدته أمس لجنة القدس وفلسطين البرلمانية برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس مجلس النواب ، رئيس اللجنة وناقشت فيه العدوان الصهيوني المستمر على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفيما يلي نص البيان :

الحمدللّه القائل: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن اللّه على نصرهم لقدير) والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين وبعد:

تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ببالغ القلق استمرار العدوان الصهيوني الغاشم ضد ابناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الاطفال والشيوخ والنساء من ابناء الشعب الفلسطيني أمام مرأى ومسمع من العالم دون أن يحرك ساكنا.

ودان مجلس النواب هذه الجرائم البشعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني الذي يمارس أبشع أنواع إرهاب الدولة المنظم الذي ما عرفت له البشرية مثيلا وتتوعد قادته بمحرقة لسكان قطاع غزة بعد ما فشلت كل وسائله ومحاولاته السابقة من حصار اقتصادي وعسكري ظالم.

ومجلس النواب في الجمهورية اليمنية وهو يدين هذه الجرائم المتتالية للكيان الصهيوني ويحملها المسئولية التاريخية والإنسانية تجاه ما يرتكبه من أفعال محرمة دولياً، يؤيد الدعوات المستمرة لفخامة الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية الخاصة بتفعيل الدفاع العربي المشترك ويعتبرها الوسيلة الفاعلة لحماية الأمن القومي العربي ، ويدعو كافة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى تحمل مسؤولياتها لوقف العدوان ووضع حد لهذه الممارسات الاجرامية وغير الأخلاقية وما يترتب عنها من آثار سلبية على السلام في منطقة الشرق الاوسط ، كما يطالب مجلس الأمن الدولي ان يقوم بواجبه تجاه هذا العدوان السافر والذي يتحدى به كل المواثيق والأعراف الدولية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

ويهيب مجلس النواب اليمني بجميع القيادات العربية والإسلامية الى ترجمة تطلعات شعوبها في دعم ومؤازرة الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة للاحتلال والعدوان الصهيوني المتصاعد وناشد المجلس كافة فصائل الثورة الفلسطينية وكل ابناء الشعب الفلسطيني إلى تعزيز اللحمة والوحدة الفلسطينية امام التحديات والعدو الصهيوني المتغطرس في المرحلة الراهنة من اجل تعزيز الجبهة الداخلية وإعلاء الكلمة الفلسطينية الواحدة حتى تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وعبر مجلس النواب ، عن تأييده للمبادرة التي وجهها فخامة الرئيس علي عبداللّه صالح رئيس الجمهورية لعقد قمة فلسطينية في صنعاء الهادفة المساهمة الفاعلة في تعزيز الوحدة والصف الوطني الفلسطيني وتوحيد الجهود لمواجهة العدو الحقيقي المتربص بالشعب الفلسطيني والأمة العربية والاسلامية)).

وقفات على "المزدوجين"!

فيصل الصوفي

قبل عشر سنوات - بالتمام والكمال - بدأت مشكلة "الازدواج الوظيفي" تقفز إلى السطح ضمن تصريحات صدرت عن مسؤولين قالوا حينها: خلاص تعبنا وشبعنا فساداً.. وإنهم ذاهبون في مهمة وطنية من أجل الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي والسياسي والقانوني والتشريعي والرجالي والنسوي والإرهابي.. حتى الآن مايزال المسؤولون يتحدثون عن المشكلة كأنها ولدت هذه اللحظة وليس قبل أربعة عقود.

يصدرون بلاغات وتحذيرات إلى "الإخوة المزدوجين" عليكم أن تكشفوا عن عوراتكم، وتميزوا بين الأسماء وتعلنوا عن الهويات، وأنه إذا لم يختر الواحد منكم وظيفة واحدة سوف يخسر وظائفه الثلاث أو العشر أو العشرين دفعة واحدة والعاقبة للمتقين!

مرة يظهر مسؤول يهدد وكأنه شجاع ماعلينا سوى أن نفتح عيوننا لنراه وهو يسطو على الأسد.

ومرة تراه يلين مع "المزدوجين" ويذوب صبابة وهو يناشد ضمائرهم ويستحلب عواطفهم الدينية.. ويقول: رجاءً اعترفوا.. رجاءً اتقوا اللّه وارحموني..

ومرة يتعاطف معهم ويبذل لهم المغريات ويمهلهم رويدا.. لكن لا جدوى من ذلك كله حتى الآن.. فمشكلة "المزدوجين" قائمة رغم الإصلاحات والبصمة والصورة واستراتيجية الأجور، ورغم المناشدات و"البهررة" و "الرباعة" وجاه اللّه و "يا منعاه" وبجاه القبيلة وسيدي حسن والشيخ "سابط" وبجاه أحمد بن علوان..

هل مشكلة الازدواج الوظيفي مستعصية إلى هذا الحد؟.. لو كانت مثل "قفل ضاع مفتاحه" فإن لدينا أفضل حداد لصنع المفاتيح.. فالثقافة الالكترونية اليوم كفيلة بفتح أعتى الأبواب وأقواها متانة وتعقيداً.. لكن أكبر حداد هو الجدية والمصداقية..

كيف يمكنك أن تصدق أحدهم وهو يتحدث عن مشكلة الازدواج الوظيفي، بينما هو عضو في الحكومة، وقائد في البرلمان، ورئيس مجلس إدارة وأمين مجلس أمناء، ومشارك في لجنة وطنية، ومستشار في هيئة عمومية، ومستشار بنك؟! مثل هذا العابر للهيئات والشركات والمصالح والوزارات واللجان الوطنية كيف يمكن أن تتسرب إلى قناعاته إرادة تقاوم تعدد الازدواج الوظيفي والزوجات والقصور؟..

خلال اجتماع المجلس الأعلى للسياحة

المصادقة على مشروع قانون السياحة البديل

الموافقة على اتجاهات ومكونات الإستراتيجية الوطنية للسياحة

اكثر من 300 ألف سائح زاروا اليمن العام المنصرم والعائدات بلغت 425 مليون دولار

إقرار الآلية التنفيذية لتطبيق لائحة تصنيف المنشآت السياحية

صنعاء/سبأ:

اقر المجلس الأعلى للسياحة من حيث المبدأ مشروع قانون السياحة البديل للقانون رقم 40 لعام 1999م ، ووافق على رفعه الى مجلس الوزراء للمناقشة بعد استيعاب الملاحظات المقدمة حوله وعقد ورشة عمل مشتركة بين وزارة السياحة والقطاع الخاص العامل بهذا القطاع لمراجعة القانون في ضوء تلك الملاحظات.

وأقر المجلس مشروع قانون السياحة البديل في اجتماعه امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء ، رئيس المجلس الأعلى للسياحة وذلك في ضوء مناقشته لمشروع القانون الذي يهدف الى تعديل الجانب التشريعي في القطاع السياحي بما يخدم توجهات الدولة للنهوض بدور هذا القطاع اقتصاديا واجتماعيا ، اضافة الى مواكبة الأنشطة الجديدة التي شهدها الواقع السياحي اليمني وكذا صناعة السياحة وأنماطها المختلفة التي تشكل منتجا ومقصدا سياحيا كالسياحة البيئية وسياحة المغامرات والتسوق والمهرجانات وغيرها.

ووافق المجلس الأعلى للسياحة على اتجاهات ومكونات الإستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2009- 2025-م المقدمة من وزارة السياحة ، ووجه الوزارة البدء باعداد الإستراتيجية وذلك بالتنسيق والمشاركة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعانة بالخبرات الدولية المختصة ممثلة بالمنظمة العالمية للسياحة .

وتتمثل الأهداف الرئيسية للإستراتيجية في تنمية المنتج السياحي وتهيئة مناطق جديدة واعدة بمقومات سياحية جاذبة وكذا جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية والسياح على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقطاع السياحي إضافة الى تطوير الموارد البشرية والقوى العاملة في هذا القطاع وتعزيز استقرار البناء المؤسسي والتشريعي للسياحة والتركيز في نفس الوقت على متطلبات ضمان أمن وسلامة وحرية تنقلاتهم وغيرها من الأهداف غير المباشرة المعززة لتطوير هذا القطاع ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأقر المجلس الآلية التنفيذية لتطبيق لائحة تصنيف المنشآت السياحية (فنادق ، مطاعم ، مقاهٍ ، حدائق ومتنزهات) والتي تستهدف تحسين جودة الخدمات السياحية على مستوى الجمهورية باعتبارها من أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياحة في أي بلد حيث ستقوم وزارة السياحة ووفق اطار متكامل باعادة تصنيف وتأهيل المنشآت السياحية على مستوى الجمهورية بما يتوافق مع لائحة مواصفات التصنيف السياحي الموضوعة على أساس المعايير والقواعد الدولية للتصنيف السياحي وإعطاء كل منشأة الدرجة المستحقة بموجبها إضافة الى تأهيل وتدريب الموظفين العاملين الذين سيناط بهم مسؤولية تطبيق المواصفات والرقابة عليها باستمرار.

واطلع المجلس الأعلى للسياحة على تقرير الإحصائيات السياحية لعام 2007م الذي اوضح أن اجمالي السياح الواصلين الى اليمن من مختلف أقاليم العالم خلال العام الماضي ، بلغ 379 ألفا و 390 سائحا ، فيما بلغت العائدات السياحية لنفس العام نحو 425 مليون دولار ، (ما يعادل 84 ملياراً و 575 مليون ريال).

التقى رئيس شركة توتال الفرنسية لقطاع الاستكشاف

مجور يعبر عن تطلع الحكومة لتوسيع نشاطها ليشمل التنقيب عن النفط والغاز

صنعاء / سبأ

ناقش رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أمس مع رئيس شركة توتال الفرنسية لقطاع الاستكشاف والإنتاج(ايف لوي داغيكاغيغ)علاقات التعاون المشتركة بين اليمن والشركة في مجال النفط والغاز.

وحيث تم التطرق إلى سير عمل الشركة في القطاع رقم10بمجال استكشاف إنتاج النفط والخطط والبرامج التطويرية التي تعتزم الشركة تنفيذها خلال الفترة المقبلة، إلى جانب سير الأعمال الجارية في مشروع الغاز اليمني المسال الذي تقوده توتال، إضافة إلى توجه الشركة بشأن الاستفادة من الغاز المصاحب في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد اكد داغيكاغيغ حرص شركة توتال على زيادة حجم إنتاجها النفطي في منطقة امتيازها .. موضحا أن الشركة ستنفق خلال الأعوام الثلاثة المقبلة حوالي مليار دولار لخطط التطوير التي تستهدف تحقيق هذا الهدف.

وأشار إلى أن مشروع الغاز يسير بصورة طيبة وذلك في ظل الحرص المشترك للحكومة والشركة في تعزيز الأجواء اللازمة لسير تنفيذ هذه المشروع الاستراتيجي .. منوها إلى أن الشركة لديها مجموعة من المشاريع للاستفادة من الغاز المصاحب بصورة اقتصادية مشتركة بما في ذلك إقامة محطة غازية لإنتاج الطاقة الكهربائية بقدرة 50 ميجاوات .

وأكد التزام الشراكة تجاه خدمة التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية والمساهمة في التنمية البشرية.

بدورة ثمن الدكتور مجور الدور الاستثماري والاقتصادي لشركة توتال في الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الراهنة ، موضحا تطلع الحكومة إلى توسيع نطاق نشاطها ليشمل التنقيب عن النفط والغاز في القطاعات البحرية الجاري الترويج لها حاليا من قبل وزارة النفط والمعادن.

مؤكدا دعم الحكومة لمشاريع الشركة في اليمن سواء في مجال النفط أو الغاز وفي المقدمة مشروع الغاز الذي تتصدر توتال قائمة المساهمين فيه.

وأشار إلى دعم الحكومة لتوجه الشركة بشأن استثمار الغاز المصاحب لإنتاج الكهرباء لما يمثله من أهمية وقيمة ايجابية في تنمية المناطق المجاورة لمنطقة نشاط الشركة.

حضر اللقاء نائب وزير النفط والمعادن عبد اللّه دارس ومدير عام شركة الغاز انور سالم والنائب الأول لرئيس مجموعة توتال في الشرق الأوسط لاديسلابس نازكيفيتش نائب رئيس المجموعة بيرنارد كليمون.